

دويتشه فيله: الانتخابات لا تحمل أملاً كبيراً في التغيير



سلط تقرير نشرته دويتشه فيله الضوء على الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر وما إذا كانت تحمل أملاً بالتغيير السياسي.

ويقول ألموقع الألماني إن المراقبين لا يشكون في استمرار الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في السلطة على الرغم من إعلان سبعة مرشحين آخرين عن نيّتهم الترشح.

غياب التنافسية

ونقل الموقع عن تيموثي كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، أن المرشحين الآخرين ليس لديهم فرصة للفوز في الانتخابات لأنه لا توجد فرصة لهم للمنافسة.

وقد أفاد المرشحان المعارضان الواعدان، أحمد طنطاوي، الرئيس السابق لحزب الكرامة اليساري، وجميلة إسماعيل، رئيسة حزب الدستور الليبرالي، أن أنصارهما يتعرضون للمضايقة، وفي حالة طنطاوي، للاعتقال أيضاً.

أكدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن الحملة على أنصار طنطاوي «تصاعدت، إذ اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 73 من أعضاء الحملة فيما يتعلق بتهم الانضمام إلى جماعة تخريبية أو إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، كما تحدثت عن التضييق على من يرغبون في تسجيل توكيلات لدعم المرشحين.

وردت الهيئة الوطنية للانتخابات، التي تشرف على العملية الانتخابية، على شكاوى المرشحين المحتملين في بيان بأن هذه المزاعم «لا أساس لها من

الصحة ومزاعم كاذبة».

في غضون ذلك، أفاد مدى مصر، آخر موقع إخباري غير خاضع لسيطرة الدولة في مصر، أن هاتف طنطاوي تعرض للاختراق عدة مرات في الأشهر الماضية.

قبضة السيسي

وقالت أليس جاور، مديرة الجغرافيا السياسية والأمن في شركة أزور ستراتيغي في لندن، إنه لا يوجد سبب يذكر للاعتقاد بأن هذه الانتخابات ستبدو مختلفة عن انتخابات 2018.

في انتخابات 2018، فاز السيسي بنسبة 97% مقابل منافس واحد كان مؤيداً للسيسي بعد اعتقال أربعة مرشحين معارضين أو قرروا الانسحاب بسبب التهديد والترهيب.

يتولى السيسي السلطة منذ 2013 بعد أن قاد انقلاباً عسكرياً أطاح بمحمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين، المنتخبة ديمقراطياً بعد انتفاضة الربيع العربي في 2011. وأجري انتخابان منذ ذلك الحين، في عامي 2014 و 2018، لكن المراقبين ينتقدون أن كلاهما يفتقر إلى النزاهة.

في عام 2019، عزز السيسي سلطته بعد تعديل الدستور، مما سمح للرئيس الحالي بالترشح لولاية ثالثة. كما عدلت التغييرات مدة الفترات الرئاسية من أربع إلى ست سنوات، والتي ستشهد بقاء السيسي في السلطة حتى عام 2030 في حالة فوزه.

وعلى الرغم من دعوة السيسي «المصريين للمشاركة في هذا المشهد الديمقراطي واختيار الشخص المناسب للمنصب» في مؤتمر نهاية الأسبوع الماضي، فإن كالداس يعتبر التصويت المقبل «مسرحية انتخابية».

وقال «إذا كانت هناك انتخابات تنافسية، فإن السيسي سيكون ضعيفاً للغاية»، مشيراً إلى أن «الاستياء العام من القيادة وتدهور الاقتصاد ومستوى معيشة معظم المصريين تدهور طوال فترة ولاية السيسي».

الوضع المالي المزري

وأضاف الموقع أن مصر غارقة في أزمة اقتصادية منذ سنوات، وقد أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تفاقم الأزمة المالية للدولة المستوردة للقمح - ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 72% خلال العام الماضي.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 3.7% فقط في عام 2023 بعد نمو بنسبة 6.7% في عام 2022. كما تكافح البلاد مع تضخم قياسي بلغ 39% وفقدان الجنيه المصري 50% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ فبراير 2022، وفقاً للجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء.

وقعت مصر اتفاقية بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2022. ومع ذلك، فقد تلقت 347 مليون دولار فقط من القرض لأن القاهرة لم تقم بعد بالتخفيضات والإصلاحات المطلوبة. وفي غضون ذلك، كادت احتياطيها من العملات الأجنبية أن تستنفد. وفي ضوء هذه الأرقام، تسببت بعض التعليقات الغريبة إلى حد ما في خطاب حملة السيسي في نهاية الأسبوع الماضي في إثارة الغضب.

وأضاف الموقع أن شركاء مصر الدوليين بدأوا في التعبير عن المزيد من الانتقادات والمطالب. وعلى سبيل المثال، دول الخليج، التي دعمت مصر مالياً دون قيد أو شرط منذ فترة طويلة، «أوضحت جلياً، علناً وسراً، أنها غير راضية عن الطريقة التي تدار بها البلاد»، كما قال كالداس.

معارضة نادرة

ومع ذلك، فإن مصر لا تخضع للتدقيق الاقتصادي فحسب، بل تخضع أيضاً لتدقيق آخر يتعلق بسجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. وقدرت منظمات

حقوق الإنسان منذ فترة طويلة أن 65 ألف سجين سياسي يقعون في السجون إما في الحبس الاحتياطي أو بعد محاكمات جائرة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، اشتدت هذه الحملة مرة أخرى، وفقاً للموقع.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، خلصت منظمة ريدريس الحقوقية وعدة منظمات غير حكومية مصرية في تحليل قانوني إلى أن استخدام السلطات المصرية للتعذيب شائع ومنهجي لدرجة أنه يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. وقدمت المنظمات غير الحكومية التقرير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل مراجعتها لسجل مصر في 15-14 نوفمبر.

ولفت الموقع إلى مشاهد الاحتجاج في جميع أنحاء البلاد في وقت سابق من هذا الأسبوع، مشيرة إلى أن مسيرات عدة ترعاها الدولة للاحتفال بإعلان ترشيح السيسي تحولت إلى مظاهرات مناهضة للحكومة.